



تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومساهمتها في التنمية الاقتصادية:

مقاربة تحليلية خلال الفترة 2016-2021

The development of small and medium enterprises in Algeria and their contribution to economic development
Analytical approach during the period 2016-2021

د. جربي عبد الحكيم¹ / مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة سطيف 1،

الجزائر، djerbi.abdelhakim@yahoo.com

تاريخ النشر: 2024/06/30

تاريخ القبول: 2024/06/07

تاريخ الاستلام: 2023/09/19

ملخص

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2016-2021، باعتبارها وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي، حيث تساهم في تحسين مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية وزيادة معدلات الاستثمار، وتعبئة المدخرات وتوسيع الصادرات وتوفير فرص العمل الجديدة. وقد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تساهم في خلق العديد من فرص العمل رغم تناقص عدد مشاريعها الاستثمارية، كما أن تمركزها الجغرافي بين مختلف المناطق لم يساهم في تحقيق التوازن الجهوي، وأنها لا تساهم في تخفيض العجز للميزان التجاري باعتبار وادتها أكبر من صادراتها، وتوصي هذه الدراسة إلى ضرورة توفير وتشجيع بروز محيط يدعم ويرافق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لترقيتها وتطويرها. الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، التنمية الاقتصادية
تصنيف O10, L29 : Jel

Abstract:

This study seeks to shed light on the development of small and medium enterprises in Algeria during the period 2016-2021, as a means to achieve economic growth, as it contributes to improving the level of macroeconomic indicators such as increasing investment rates, mobilizing savings, expanding exports and providing new job opportunities.

The study concluded that small and medium enterprises in Algeria contribute to the creation of many job opportunities despite the decrease in the number of their investment projects, and their geographical positioning between different regions did not contribute to achieving regional balance, and that they do not contribute to reducing the deficit of the trade balance, given that their imports are greater than their exports.

This study recommends the need to provide and encourage the emergence of an environment that supports and accompanies small and medium enterprises for their promotion and development.

Keywords : *small and medium enterprises, Algeria, economic development*

Gel classification coods : *O10, L29*

¹ جربي عبد الحكيم، djerbi.abdelhakim@yahoo.com

1 - تمهيد :

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محور اهتمام العديد من الدول المتقدمة والنامية، فهي أفضل وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي وذلك لسهولة تكيفها ومرونتها مع المحيط الذي تنتمي إليه، ومساهمتها في تطوير الإنتاج المحلي والتقليص من حجم البطالة، وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تساهم في تحسين مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية كزيادة معدلات الاستثمار، وتعبئة المدخرات وتوسيع الصادرات وتوفير فرص العمل الجديدة إن قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية جعلها محط العديد من الدراسات من طرف المفكرين والباحثين من خلال البحث في آليات تطويرها وخصائصها خاصة في ظل التحولات في العلاقات الاقتصادية الدولية والإقليمية

لقد شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا في العديد من الجوانب، سواء من ناحية العدد، أو من الناحية القانونية، أو من ناحية طبيعة النشاطات التي تستهدفها أو من ناحية عدد مناصب الشغل التي تساهم في توفيرها أو من ناحية مساهمتها في إعادة التوازن للميزان التجاري، وهذا بالنظر إلى أهمية هذه المؤسسات لما تحققه من أهداف اقتصادية واجتماعية وحتى بيئية

1.1- إشكالية البحث :

إن المتتبع لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يلاحظ أنها شهدت تطورا كبيرا، خاصة خلال السنوات الأخيرة، حيث أولت الدولة أهمية بالغة لهذا النوع من المؤسسات باعتبارها وسيلة فعالة للهبوط بالاقتصاد الوطني، من خلال عملها على توفير محيط مناسب وملئم لدعمها وترقيتها من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: ماهي التطورات التي شهدتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2016-2021؟

وسيتم تحليل إشكالية هذه الدراسة من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2016-2021، وما مدى مساهمتها في توفير مناصب الشغل؟
- هل تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق التوازن للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2016-2021؟
- هل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منتشرة بشكل يسمح بتحقيق التوازن الجهوي بين مختلف المناطق في الوطن؟
- ماهو عدد المشاريع التي ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2016-2021 في خلقها؟

2.1- فرضيات البحث :

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في خلق مناصب شغل بشكل مستمر من سنة لأخرى خلال الفترة 2016-2021؛
- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق التوازن للميزان التجاري في الجزائر للفترة 2016-2021 ضعيفة؛
- تنتشر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بشكل متوازن بين مختلف مناطق الوطن؛

- عدد المشاريع الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تزايد مستمر للفترة 2016-2021.
3.I. - أهداف البحث :

يهدف من خلال هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، من خلال تقديم وتحليل إحصائيات متعلقة بتطور هذا القطاع من العدد، عدد مناصب الشغل التي تساهم في استحداثها، عدد المشاريع التي ساهمت في خلقها حسب قطاع النشاط، ومدى مساهمتها في خلق نوع من التوازن الجهوي بين مختلف مناطق الوطن وذلك خلال الفترة 2016-2021
4.I. - أهمية البحث :

تكمن أهمية هذه الدراسة لتناولها موضوع في غاية الأهمية والمتعلق بتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2016-2021 من ناحية العدد، عدد مناصب الشغل التي توفرها، عدد المشاريع المستحدثة، تصنيفاتها من الناحية القانونية، النشاط والحجم، وذلك باعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محرك رئيسي للتنمية.
5.I. - الدراسات السابقة:

دراسة عمر بن سديرة بعنوان الأبعاد النظرية للتحليل الاستراتيجي وتطبيقاتها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: دراسة استقصائية لبعض المؤسسات بسطيف، حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة بالاعتماد على التحليل الاستراتيجي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى ضرورة اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بتحديد جوانب القوة وجوانب الضعف في بيئتها الداخلية والاهتمام بأنشطة البحث والتطوير وتنمية الابداع.
دراسة بن يعقوب الطاهر وشرف مراد، بعنوان المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة، حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي)، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا فعالا ومباشرا على التنمية الشاملة المستدامة وهذا ما أثبتته التجربة الجزائرية من خلال تنميتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثره على التنمية المحلية.

II- ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

سنحاول من خلال هذا المحور الوقوف على عدة تعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن بينها تعريف الجزائر، أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خصائصها وأم المشاكل والعوائق التي تواجهها

II-1- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

ظهرت عدة محاولات لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحديد عدد العاملين، قيمة الموجودات أو حجم المبيعات. ويمكن تعريف المشروع الصغير بأنه المشروع الذي يستخدم عددا قليلا من العاملين، ويدار من قبل المالكين ويخدم السوق المحلية. (العطية، 2002، صفحة 15)
كما نعرف الولايات المتحدة الأمريكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك المؤسسات التي يتم إدارتها بطريقة مستقلة بحيث تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه. (كمال، 2005، صفحة 03)
ويعرف الاتحاد الأوروبي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معايير: عدد العمال، رقم الأعمال والحصيلة السنوية، حيث يعرفها على أنها تلك المؤسسة التي تشغل من 01 إلى 250 عامل، ورقم أعمالها من 02 مليون

أورو إلى 50 مليون أورو، ومجموع حصيلتها السنوية من 02 مليون أورو إلى 43 مليون أورو. (Sekkal, 2011, p. 19)

وتعرفها بريطانيا على أنها تلك المؤسسة التي تشغل من 01 إلى 249 عامل، حيث المؤسسة المصغرة تشغل من 01 إلى 09 عمال، والمؤسسة الصغيرة تشغل من 10 إلى 49 عامل، والمؤسسة المتوسطة تشغل من 50 إلى 249 عامل. (chachi, 2003, p. 04)

وتعرف هيئة الأمم المتحدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمايلي: (يعقوب، 2008، صفحة 740)
- المؤسسات البالغة الصغر: وهي كل عمل تجاري يشغل أقل من 10 أجراء، وتسم ببساطة أنشطتها إلى حد يسمح بإدارتها مباشرة.

- المؤسسة الصغيرة: هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 عامل، وتنجز رقم أعمال لا يتجاوز 07 ملايين أورو أو لا تتعدى ميزانها السنوية 05 ملايين أورو

- المؤسسة المتوسطة: هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو

وقد قدمت الجزائر تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر عن الجريدة الرسمية في يوليو 2017 كمايلي: تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، تشغل من 01 إلى 250 عامل، لا يتجاوز رقم أعمالها 04 ملايين دج، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 01 مليار دج، وتستوفي معيار الاستقلالية (أي لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة). (الرسمية، 2017، صفحة 05)

نلاحظ من خلال تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنها اعتمدت على مجموعة من المعايير والمتمثلة في: عدد العمال، رقم الأعمال، الحصيلة السنوية، الاستقلالية.

II-2- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعود إلى الأهمية البالغة لهذا الشكل من المؤسسات، ولعل أهميتها تكمن في النقاط التالية: (خبابة، 2013، صفحة 35)

- استيعاب القدرة الكاملة لدى الأفراد خاصة منهم ذوي الكفاءات والمهارات
- إحداث التوازن الجهوي، ذلك أن هذا النوع من المؤسسات سهل الإنشاء في المناطق المنعزلة والنائية
- تدعيم النسيج الاقتصادي وخلق بعض التكامل لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في مجالات مختلفة فلاحية وخدمائية، ما يجعل الاقتصاد الوطني يتسم ببعض التوازن
- تساعد على الاستقرار الجماعي لكثير من الأفراد عن طريق خلق مناصب عمل، ففي الولايات المتحدة الأمريكية نصف اليد العاملة توظفها هذه المؤسسات
- تدعيم المؤسسات الكبيرة في نشاطها عن طريق ما يعرف بالمنافسة
- تفاعلها المباشر مع المستهلك يجعلها قادرة على توفير وتلبية رغباته الأساسية
- الإبداع والابتكار
- مساهمتها في حماية البيئة لأن العديد منها يعتمد على مخرجات ونفايات المؤسسات الصناعية الكبرى
- خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وبالتالي المساهمة في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية

كما تكمن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قدرتها على الاستفادة من المواد الخام المتوفرة محليا، ومنتجات الصناعات الأخرى (منتجات وسيطة) لإنتاج سلع تامة الصنع لتلبية حاجات المستهلكين من جهة، كما تكمن أهميتها في عملها في مجال الصناعات الحرفية، الغذائية والاستهلاكية التي يتم الحصول عليها من الخارج عن طريق الاستيراد، وهو ما يساهم في سد احتياجات السوق المحلية وتخفيض فاتورة الاستيراد. (سالم، 2006، صفحة 03)

II-3- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- يمكن إبراز خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية: (يعقوب، 2008، صفحة 743)
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحمل الطابع الشخصي بشكل كبير، حيث تكون في الغالب مؤسسات فردية أو عائلية أو شركات أشخاص.
 - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يديرها أصحابها، وذلك بالنظر إلى طبيعة الملكية التي جعلت مهام الإدارة تسند إلى مالك المؤسسة، وذلك بسبب بساطة العمليات التي تقوم بها فهي لا تتطلب مهارات عالية لإدارتها.
 - لها حجم صغير نسبيا في الصناعة التي تنتهي إليها: تنشط في غالب الأحيان في مجال النسيج، الملابس، الخشب، الأثاث، الجلود، وقد تكون على شكل مقاوله من الباطن، فهي لا تستخدم تكنولوجيا عالية.
 - تعتمد بشكل كبير على المصادر الداخلية للتمويل، فهي تعتمد على التمويل الذاتي أو القروض المقدمة من الأصدقاء أو أفراد العائلة، أما اعتمادها على التمويل البنكي فهو ضعيف وذلك لعدم قدرتها على تقديم ملفات مشاريع تخضع للشروط القانونية من جهة، وعدم قدرتها على توفير الضمانات البنكية للحصول على قرض.
 - تكون هذه المؤسسات محلية إلى حد كبير في المنطقة التي تعمل فيها، حيث أن الارتباط المباشر بينها وبين المستهلك جعلها ذات طابع مركزي أو محلي.
 - نعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤسسة ذات حجم صغير بإمكانيات محدودة، تتصف بالمركزية بالسيير، وتتمتع بالمرونة وسرعة التكيف. (Lecerf, 2006, p. 103)
 - إضافة لهذه الخصائص السالفة الذكر، هناك من يرى أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصائص سلبية، نلخصها فيمايلي: (سديرة، 2016، صفحة 196)
 - ارتباط الملكية بالإدارة، مما يؤدي إلى زيادة مسؤوليات المالك الذي يقع على عاتقه إدارة وتسيير كل وظائف المؤسسة، ونتيجة ذلك أن هذا النوع من المؤسسات يتعرض للمخاطر الناتجة عن عدم دقة وفعالية القرارات المتخذة، حيث تتأثر هذه الأخيرة بشخصية المالك
 - التعرض لمخاطر الإفلاس بدرجة كبيرة، نظرا لصغر حجم رأسمالها وتأثرها الشديد بالقرارات غير السليمة التي قد يتخذها المالك، الذي يتصف في عديد الحالات بمحدودية تكوينه في مجال الإدارة وضعف كفاءته وخبرته التسييرية، بالإضافة إلى نقص البدائل المتاحة للتمويل، ومحدودية القدرة على الإنتاج للتخزين نظرا لضعف الموارد المالية وعدم التحكم في السوق، وضعف القدرة التفاوضية مع الموردين، كما أن التخصص في الإنتاج يجعلها أكثر عرضة لمخاطر الإفلاس.
 - رأس المال المستثمر وطبيعة الملكية يجعلانها غير قادرة على الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم.
 - تعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الخامات المحلية، من خلال التعامل مع المنتجين مباشرة أو من خلال الموردين والوسطاء في السوق، ونتيجة ضعف قدراتها التمويلية فإنها تلجأ إلى الشراء بالأجل وطلب

كميات محدودة وبشكل غير منتظم تبعا لظروف السوق، مما يؤثر على انتظام العملية الإنتاجية وعلى جودة المنتج.

II-4- التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من التحديات تعيق نشاطها، أهمها: (قتال، 2017، صفحة 05)

- تحديات خاصة بالموارد البشرية، من خلال صعوبة الحصول على المهارات العمالية المطلوبة، معدل دوران عال نتيجة انخفاض الأجور مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، إضافة إلى انخفاض إنتاجية العاملين؛
- تحديات تمويلية: والمتمثلة في قدرتها على توفير الضمانات اللازمة والكافية التي تقبلها البنوك، ومحدودية الثقافة المصرفية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحديات خاصة بالمواد الأولية، من خلال ارتفاع تكلفتها وعدم انتظام تدفقها، بسبب عدم القدرة على منافسة المؤسسات الكبيرة في الحصول عليها؛
- تحديات تسويقية، بسبب عدم ثبات إنتاجها من موسم لآخر، مما يؤدي إلى ظهور مشاكل فائض الطلب تارة وفائض العرض تارة أخرى، إضافة إلى نقص الوعي التسويقي وصعوبة الوصول إلى الأسواق العالمية؛
- العولمة، وما نتج عنها من إفرات تؤثر على فاعلية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومنها توجه الدول نحو تبني فلسفة الخصخصة.

III - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2016-2021 :

سنحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2016-2021، وذلك من ناحية العدد، عدد مناصب الشغل التي توفرها، صادراتها وواردتها، الطبيعة القانونية، الحجم، قطاع النشاط، تصنيفاتها حسب عدد العمال والمنطقة، إضافة إلى تصنيفها حسب عدد المشاريع المستهدفة باختلاف قطاع النشاط.

III-1- تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في خلق مناصب الشغل، صادراتها وواردتها للفترة 2016-2021

يبين الجدول أدناه تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2016-2021، ومدى مساهمتها في خلق مناصب الشغل، إضافة إلى صادراتها وواردتها
الجدول (01): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومساهمتها في خلق مناصب الشغل،

صادراتها وواردتها للفترة 2016-2021

السنوات	عدد م ص م	عدد مناصب الشغل	الصادرات (مليون دولار)	الواردات (مليون دولار)
2016	1014075	2487914	12678	23509
2017	1060289	2601958	18141	22986
2018	1093170	2690246	19828	22784
2019	1171945	2818736	18964.13	22146.95
2020	1193339	2885561	35828.54	41934.12
2021/12/31	1286365	3134968	*16853.05	*18779.75

*إحصائيات إلى غاية 30 جوان 2021

المصدر: إحصائيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب موقع وزارة الصناعة والمناجم

يظهر من خلال قراءة الجدول أعلاه أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تزايد مستمر من سنة لأخرى، حيث بلغ عددها 1014075 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في سنة 2016، ثم تطورت وازداد عددها ليصل إلى 1286365 مؤسسة صغيرة ومتوسطة إلى غاية 2021/12/31، وهذا يعكس الأهمية القصوى التي توليها الدولة لهذا النوع من المؤسسات، وقد ساهمت هذه المؤسسات في توفير العديد من مناصب الشغل حيث ساهمت في خلق 2487914 منصب عمل في سنة 2016، وقد زاد هذا العدد من سنة لأخرى ليصل إلى 3134968 منصب إلى غاية 2021/12/31، أي بزيادة مقدرة بأكثر من 600 ألف منصب شغل، وهو ما ساهم في امتصاص البطالة ولو بشكل نسبي، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

كما يظهر من خلال الجدول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا تساهم في خلق التوازن للميزان التجاري، حيث أن واردتها أكبر من صادراتها على مر السنين، فعلى سبيل المثال بلغت صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2020 حوالي 35823.5 مليون دولار، بينما بلغت واردتها 41934.12 مليون دولار، ولكن الملاحظ خلال سنة 2021 هو الانخفاض الكبير لجم الصادرات والواردات أين بلغت الصادرات 16853.05 مليون دولار إلى غاية 30 جوان 2021، وبلغت واردتها 18779.75 مليون دولار إلى غاية 30 جوان 2021، ويرجع ذلك إلى السياسات الحكومية في دعم المنتجات المحلية وحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المنتجات المنافسة عن طريق فرض قيود على استيراد المنتجات المصنعة محليا، ولكن رغم ذلك تبقى مساهمتها في خلق التوازن للميزان التجاري ضعيفة، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية، أي أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مساهمتها ضعيفة في خلق وإعادة التوازن للميزان التجاري.

III -2- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة القانونية للفترة 2016-2021

يوضح الجدول أدناه تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الطبيعة القانونية للفترة

2016-2021

الجدول (02): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب طبيعتها القانونية للفترة 2016-

2021

التصنيف السنوات	م ص م الخاصة	م ص م العمومية	العدد الإجمالي
2016	1013637	438	1014075
2017	1060025	264	1060289
2018	1092908	262	1093170
2019	1171701	244	1171945
2020	1193096	243	1193339
2021/12/31	1285140	225	1286365

المصدر: إحصائيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب موقع وزارة الصناعة والمناجم

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن الدولة منحت الفرصة وعملت على خلق جو مناسب لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للخواص، وما يفسر ذلك هو التزايد المستمر لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر من سنة لأخرى مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، حيث أنه بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة 1013637 في سنة 2016 ثم تطور من سنة لأخرى ليبلغ عددها 1285140 إلى غاية 2021/12/31، بينما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية كان عددها 438 في سنة

2016 وأصبح 225 إلى غاية 2021/12/31، وهذا يعكس توجه الدولة والأهمية التي توليها للقطاع الخاص في النهوض بالاقتصاد الوطني

III-3- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الحجم للفترة 2016-2020
يبين الجدول أدناه تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الحجم (مصغرة، صغيرة ومتوسطة) خلال الفترة 2016-2020

الجدول (03): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الحجم للفترة 2016-2020

التصنيف السنوات	عدد م ص م المصغرة	عدد م ص م الصغيرة	عدد م ص م المتوسطة	العدد الإجمالي
2016	983653	27380	3042	1014075
2017	1035891	21202	3196	1060289
2018	1068027	21863	3280	1093170
2019	1136787	30471	4688	1171945
2020	1157539	31027	4773	1193339

المصدر: إحصائيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب موقع وزارة الصناعة والمناجم يظهر من خلال الجدول أعلاه تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب معيار الحجم (مصغرة، صغيرة، متوسطة) وتطورها من سنة 2016 على سنة 2020، وما يلاحظ من خلال قراءة الجدول أن المؤسسات المصغرة تأتي في المرتبة الأولى حيث بلغ عددها 1157539 مؤسسة مصغرة في سنة 2020، ثم تأتي المؤسسات الصغيرة في المرتبة الثانية أين بلغ عددها 31027 في سنة 2020، ثم تأتي المؤسسات المتوسطة في المرتبة الثالثة أين بلغ عددها 4773 مؤسسة متوسطة في سنة 2020، ويرجع سيطرة المؤسسات المصغرة وأهميتها إلى تلك الخصائص التي تتمتع بها من سهولة إنشاء، لا تتطلب إمكانيات مالية كبيرة، وسهولة تمركزها الجغرافي خاصة في المناطق النائية.

III-4- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب قطاع النشاط للفترة 2016-2021
يبين الجدول أدناه تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في الجزائر حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2016-2021

الجدول (04): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في الجزائر حسب قطاع النشاط للفترة

2016-2021

القطاع السنوات	الصناعة	الخدمات	الفلاحة	الأشغال العمومية	المناجم	العدد الإجمالي
2016	193	101	178	22	04	438
2017	84	70	84	23	03	264
2018	75	65	96	24	02	262
2019	73	60	93	15	03	244
2020	72	60	94	15	02	243
2021/12/31	72	55	83	13	02	225

المصدر: إحصائيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب موقع وزارة الصناعة والمناجم

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية تستثمر في عدة قطاعات، حيث بلغ عددها في مجال الصناعة 72 مؤسسة عمومية إلى غاية 2021/12/31 بعدما كانت 193 في سنة 2016، وبالنسبة لقطاع الخدمات فقد بلغ عددها 55 مؤسسة عمومية إلى غاية 2021/12/31 بعدما كانت 101 في سنة 2016، أما بالنسبة لقطاع الفلاحة فقد بلغت 83 مؤسسة عمومية إلى غاية 2021/12/31 بعدما كان عددها 178 في سنة 2016، كذلك بالنسبة لقطاع الأشغال العمومية فقد بلغ عددها 13 مؤسسة عمومية إلى غاية 2021/12/31 بعدما كانت 22 في سنة 2016، وأخيرا قطاع المناجم حيث نجد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية الناشطة في هذا المجال 02 مؤسسة إلى غاية 2021/12/31 بعدما كانت 04 في سنة 2016، والملاحظ هو تراجع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في كل القطاعات، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها نقص وشح الموارد المالية خاصة مع تراجع أسعار النفط، إضافة إلى توجه ودعم الدولة للقطاع الخاص والتركيز عليه للنهوض بالاقتصاد الوطني.

كما يبين الجدول أدناه تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2020-2016

الجدول (05): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر حسب قطاع النشاط للفترة 2021-2016

القطاع السنة	الفلاحة	الطاقة والمناجم	الأشغال العمومية	الصناعات الخفيفة	الخدمات	الحرف	العدد الإجمالي
2016	7094	3201	169124	99275	501645	233298	1013637
2017	6392	2843	177727	92804	563560	243699	1060025
2018	6877	2936	182477	97728	338201	241494	1092908
2019	7275	3032	188275	102055	602695	268369	1171701
2020	7387	3064	190155	103621	614315	274554	1193096
2021/12/31	7927	3241	199318	109919	662130	303605	1286140

المصدر: إحصائيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب موقع وزارة الصناعة والمناجم يظهر من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر تنشط في العديد من القطاعات، حيث بلغ عددها في قطاع الخدمات 662130 إلى غاية 2021/12/31، وهو القطاع الذي يأتي في المرتبة الأولى والذي يستقطب عدد كبير من المؤسسات الخاصة، ثم يليه قطاع الحرف أين بلغ عددها 303605 إلى غاية 2021/12/31، ثم يأتي قطاع الأشغال العمومية أين بلغ عددها 199318 إلى غاية 2021/12/31، ثم يليه قطاع الصناعات التحويلية الخفيفة بـ 109919 مؤسسة إلى غاية 2021/12/31، وما يلاحظ أيضا أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي تنشط في قطاع الفلاحة، الطاقة والمناجم قليل جدا، حيث توجد 7927 مؤسسة في مجال الفلاحة، و 3241 تنشط قطاع الطاقة والمناجم، وربما يأتي عزوف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة عن الاستثمار في قطاع الفلاحة، الطاقة والمناجم بالنظر إلى الإمكانيات المالية الكبيرة التي يتطلبها الدخول لهذه القطاعات.

III-5- تمرکز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر حسب المنطقة الجغرافية خلال الفترة 2021-2016

من خلال الجدول أدناه، سنحاول أن نقدم إحصائيات حول تمرکز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر حسب المنطقة الجغرافية خلال الفترة 2021-2016

الجدول (06): تمرکز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر للفترة 2021-2016

التصنيف السنوات	الشمال	الهضاب العليا	الجنوب	العدد الإجمالي
2016	*401231	*126054	*50104	*577386
2017	*415242	*129767	50801	*595810
2018	*438260	*136899	53060	*628219
2019	*459146	*144836	*55591	*659573
2020	*467128	*147589	*66550	*671267
2021/12/31	894882	283416	108068	1286365

* عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للأشخاص المعنويين

المصدر: إحصائيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب موقع وزارة الصناعة والمناجم يظهر من خلال الجدول أعلاه أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تتركز بصفة كبيرة جدا في الشمال، ثم الهضاب العليا فالجنوب، حيث بلغ عددها 894882 مؤسسة متمركز في الشمال إلى غاية 2021/12/31 بنسبة مئوية تقدر بـ 69.57% بمعدل 32 لكل 1000 نسمة، في حين بلغت 283416 مؤسسة في الهضاب العليا بنسبة 33.03% بمعدل 22 لكل 1000 نسمة، بينما بلغ عددها 108068 مؤسسة في الجنوب بنسبة 8.40% بمعدل 25 لكل 1000 نسمة.

من خلال هذه الإحصائيات يظهر لنا أنه لا يوجد توازن في تمرکز وانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق، حيث أن معظمها متمركز في الشمال (69.75%) ونسبة أقل في الهضاب العليا، ونسبة ضئيلة جدا في الجنوب، وهو ما ينفي صحة الفرضية الثالثة، أي أنه لا تنتشر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر بشكل متوازن بين مختلف المناطق.

III-6- تطور عدد المشاريع الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط في الجزائر خلال الفترة 2021-2016

سنحاول من خلال الجدول أدناه إبراز عدد المشاريع الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2021-2016

الجدول (07): تطور عدد المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2021-2016

القطاع السنوات	النقل	الأشغال العمومية	الصناعة	الخدمات	السياحة	الصحة	الزراعة	العدد الإجمالي
2016	991	479	1288	544	167	63	121	3653
2017	525	364	1298	322	205	108	94	2916
2018	/	408	1179	162	113	63	102	2027
2019	/	459	922	147	102	50	85	1765
2020	43	780	1524	269	176	89	148	3029
2021/12/31	16	382	980	179	94	119	107	1877

المصدر: إحصائيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب موقع وزارة الصناعة والمناجم

يبين الجدول أعلاه عدد المشاريع الاستثمارية التي ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلقها حسب قطاع النشاط، حيث بلغ عدد هذه المشاريع 3029 في سنة 2020 موزعة كمايلي: 43 في قطاع النقل، 780 في قطاع الأشغال العمومية، 1524 في قطاع الصناعة، 269 في قطاع الخدمات، 176 في قطاع السياحة، 89 في قطاع الصحة، و148 في قطاع الفلاحة، بينما نلاحظ أنه في سنة 2021 أن عدد المشاريع الاستثمارية تراجع بنسبة كبيرة، وذلك يرجع إلى الأوضاع الصحية والاجتماعية التي يعيشها العالم بشكل عام بسبب كوفيد 19، وما نتج عنه من اتخاذ الدولة الجزائرية من إجراءات في سبيل حماية سكانها، وهو ما يفسره الارتفاع الوحيد في المشاريع الاستثمارية في مجال الصحة أين بلغ عددها 119 مشروع في سنة 2021، بعدما كان 89 مشروع فقط في 2020، و50 مشروع في 2019.

وما نلاحظه عند قراءة الجدول أن عدد المشاريع الاستثمارية التي تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلقها في تناقص مستمر من سنة لأخرى، حيث بلغ عددها 3653 في سنة 2016، ثم 2916 في سنة 2017، ثم 2027 في سنة 2018، ثم 1765 في سنة 2019، ثم عاد ليرتفع إلى 3029 في سنة 2020، ثم وبسبب جائحة كورونا (كوفيد 19) انخفض عدد المشاريع الاستثمارية إلى 1877 في سنة 2021، ولكن تبقى هذه الأعداد أقل مما كان عليه في 2016، وهو ما ينفي صحة الفرضية الرابعة.

IV - الخاتمة :

من خلال هذه المقاربة النظرية التحليلية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ظهر أن الدولة تولي أهمية كبيرة لهذا النوع من المؤسسات، وذلك من خلال عملها على تشجيع بروز محيط يضمن لها الدعم والدفع الضروريين لترقيتها وتطويرها، وما يعكس ذلك عددها المتزايد والمستمر من سنة لأخرى، وذلك بالنظر إلى الأهمية القصوى التي تكتسبها المؤسسات الصغير والمتوسطة كمحرك فعال للاقتصاد الوطني، ولكنها في نفس الوقت تعاني من مجموعة من المشاكل التي تعيق نموها وتطورها ولعلها أهمها مشكلة التمويل خاصة مع شح الموارد المالية في ظل تراجع أسعار النفط.

1.IV. نتائج البحث:

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، نذكر أهمها فيمايلي:

- عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور مستمر من سنة لأخرى؛
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا تساهم في خلق التوازن للميزان التجاري، حيث أن قيمة واردتها أكبر من قيمة صادراتها؛
- تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة النسبة الأكبر من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق العديد من مناصب الشغل، وهو ما يساعد على امتصاص البطالة وتقليل نسبته ولو بشكل نسبي؛
- ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في خلق العديد من المشاريع الاستثمارية، ولكن رغم ذلك يبقى عددها قليل، خاصة أن عددها في تناقص من سنة لأخرى؛
- تستحوذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على هذا القطاع في الجزائر، وهو ما يبرز اتجاه الدولة نحو الاعتماد على القطاع الخاص؛

- تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من قطاعات النشاط من فلاحية، صناعة، خدمات، أشغال عمومية، سياحة، الحرف...؛

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا تنتشر بشكل متوازن بين مختلف مناطق الوطن، حيث نجد أن غالبيتها متمركز في الشمال.

2.IV. مقترحات البحث:

بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج، يمكن تقديم المقترحات التالية:

- ضرورة اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المواد الأولية المحلية لتخفيض فاتورة استيرادها، ودعمها لزيادة صادراتها للمساهمة في توازن الميزان التجاري؛

- إقرار إجراءات استثنائية لتسهيل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهضاب العليا والجنوب، ودعمها ومرافقتها لخلق التوازن الجهوي بين مختلف المناطق؛

- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في مجال الفلاحة سعياً منها لتحقيق الاكتفاء الذاتي، حيث أن عددها قليل مقارنة بالقطاعات الأخرى؛

- توفير الإمكانيات المالية اللازمة لدعم استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف قطاعات النشاط

V- الإحالات والمراجع :

-المراجع باللغة العربية

- أرميض علي سالم. (17/18 أبريل، 2006). مدى تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. جامعة الرقيب، ليبيا.

- الجريدة الرسمية. (2017). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02.

- شريف مراد، الطاهر بن يعقوب. (07/08 أبريل، 2008). المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. سطيف، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

- عبد العزيز قتال. (06/07 ديسمبر، 2017). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - واقع وتحديات-. الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

- عبدالله خبايا. (2013). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، آلية لتحقيق التنمية المستدامة. الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.

- عمر بن سديرة. (2016). الأبعاد النظرية للتحليل الإستراتيجي وتطبيقاتها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة استقصائية لبعض المؤسسات بسطيف. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 16.

- قاسمي كمال. (2005). متطلبات تأهيل نظم إدارة الجودة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. مجلة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد 09.

- ماجد العطية. (2002). *إدارة المشروعات الصغيرة*. عمان: دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة.

- المراجع باللغة الأجنبية

-chachi, A. (2003). *Financing small and medium businesses*. Setif, faculté des sciences économique, commerciales et sciences de gestion, algérie.

-Lecerf, M. (2006). *les petites et moyennes entreprises face a la mondialisation*. Paris: L'harmattan.

-Sekkal, H. (2011). *Forces et faiblesses de petite et moyenne entreprise privée algérienne dans le contexte des réformes économique*. Oran.